

## قضاء الفرد وقضاء الجماعة

﴿ في الاسلام ﴾

أبها السادة

كلمتي اليوم في قضاء الفرد وقضاء الجماعة في الاسلام وحيثما قلت قضاء الجماعة فاعلم اني أريد مدلوله العام أي القضاء والافتاء والتشريع أو التفريع تعلمون ان كفاية العدل الذي هو مناط الراحة والسعادة في كل مجتمع انما هو القانون أو الشريعة التي تصان بها الحقوق وترد المظالم ويماقب المجرمون المجترعون على انتهاك حرمة الراحة والامن في الهيئة الاجتماعية وهذه القوانين انما أن تكون وضعية أو شرعية وقد عرفها ابن خلدون بقوله :

« اذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرانها كانت سياسية عقلية واذا كانت مفروضة من الله بشارع يقررها ويشرعها كانت سياسية دينية » وتعلمون ان الفقه الاسلامي وأريد به قسم المعاملات والعبادات هو قانون المسلمين الشرعي ومناط الاحكام التي يفصل بها في المنازعات والخصومات التي تقع بين الناس

أقول القانون الشرعي تجوزاً اذ أن أحكام الشريعة الاسلامية وقانونها الجامع انما هو الكتاب والسنة وهما الاصل أما الفقه فاعلمنا بسمونه شرعاً باعتبار ان مأخذه من الكتاب والسنة وعمل الصحابة والاجماع والقياس فاذا انطبق عليه تعريف ابن خلدون فاعلمنا ينطبق عليه من هذه الجهة أي ان تلك القوانين لها أصل في الشرع لانتهاهي بيئتها المفروضة من الله

وبما ان أساس التفريع أو التشريع عند الفقهاء هذه الاصول الخمسة فقد سموا

﴿ خطبة لرقيق بك العظم المؤرخ المشهور القاها على طلاب مدرسة القضاء الشرعي بمصر

الاحكام الفقيهية شرعا وخالفهم في ذلك كثير من أئمة العلم والمحدثين فقالوا كل حكم لا يستند الى دليل او لا يعرف دليله من الكتاب أو السنة فليس بشرع

وليس من غرضي في هذا البحث الحكم بين الفريقين وإنما الفرض منه تقديم مقدمة تساعدنا على الانتقال الى النظر نظرا صحيحا في سير القضاء وتأريخه وكيف كان القضاء والافتاء في الاسلام وما هو ضمان العدالة فيهما وما منزلة قضاء الفرد وقضاء الجماعة من الصواب والخطأ ونستطرد من ثم الى ما تخطل التشريع والقضاء من الشؤون التي لا يخلو بيانها من فائدة وإن كنت لأستطيع من البيان غير جهد المقل علمنا ان أساس الشرع وأصله في الاسلام هما الكتاب والسنة بمعنى أن الاحكام الدينية أي العبادات والقوانين الدنيوية او السياسية كما يسميها ابن خلدون وهي أحكام المعاملات والعقوبات التي وردت في الاصلين المذكورين قد قررهما الشارع الاعظم صلي الله عليه وسلم فصارت شرعا وهذا الشرع لا يدخل تحت مدلول قضاء الجماعة المراد به جعل قوة التشريع لاني يد واحد بل جماعة الا من حيث لزوم فهمه على وجوهه التي ارادها الشارع أي إن تفهّم الحكم من هذا الاصل وتقريره هو الذي يلزم ان يناط بالجماعة دون الفرد تناديا من الخطأ والأثم

وتعلمون بالضرورة أن الاحكام التي شرعها لنا الشارع كانت تشريع تدريجيا فكلما عرضت له حادثة أو سئل عن حكم شرع له شرعا حتى كان من ذلك في الكتاب والسنة نحو ست مئة وخمسين حكما أو تزيد اعتبرها أئمة الفقه بعد ذلك اساسا للتشريع فوضعوا لنا كتب الفقه التي كانت في الممالك الاسلامية ولم تزل في بعضها مدار الاحكام الشرعية في المعاملات والعقوبات وما يقدمها من قضاء المظالم والحسبة وسياسة الرعية وغير ذلك الى اليوم

ويبدأ تدوين الاحكام الفقيهية من أواخر العصر الاول واوائل الثاني فالتشريع إذا له في الاسلام تأريخان: تأريخ تقرير اصول الشريعة والعمل بهذه الاصول، وتأريخ التفريع أو الفقه والعمل به . يتخلل ذلك أيضا تأريخان: تأريخ حفظ الشريعة في الصدور، وتأريخ قيدها في الدفاتر والسطور

وايان ذلك و بيان كيف كان يقضي الصحابة والتابعون أقول :  
علمنا ان اساس الاحكام ومدارها ومعمل القضاء في الصدر الأول كان على  
الكتاب والسنة أما الكتاب الكريم فقد كتب متفرقا في عهد النبوة في خلافة ابي  
بكر كما هو معروف مشهور . وأما السنة النبوية فقد بقيت محفوظة في الصدور الى  
اواخر عهد التابعين او كتب منها في غضون هذه المدة شيء يسير  
فكان القضاء في عهد الخلفاء الراشدين ملازما للافتاء بالضرورة لان القضاء  
كان الى الخليفة وهو لا يحفظ الاحكام التي وردت عن الشارع كلها بل كان كثير  
من الصحابة يحفظ كل واحد منهم شيئا منها فاستأواهم في معرفة الحكم ضروري  
واليكم ما روي عن قضاء ابي بكر وعمر

اخرج البغوي عن ميمون بن مهران قال : كان ابو بكر اذا ورد عليه الخوضوم  
نظر في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به وإن لم يكن في الكتاب  
وعلم من رسول الله في ذلك الامر سنة قضى بها فان اعياء خرج فسأل المسلمين وقال  
اتاني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله قضى في ذلك بقضاء فربما اجتمعت عليه الفرض  
كلهم يذكر من رسول الله فيه قضاء . فيقول ابو بكر الحمد الذي جعل لنا من يحفظ عن  
نبينا . فان اعياء ان يجد فيه سنة عن رسول الله جمع رؤوس الناس وخيارهم فاستشارهم  
فان اجمع رأيهم على امر قضى به وكان عمر يفعل ذلك فان اعياء ان يجد في القرآن  
والسنة نظر هل كان فيه لابي بكر قضاء فان وجد ابا بكر قضى فيه بقضاء قضى به  
والادعاء رؤوس المسلمين فاذا اجتمعوا على امر قضى به

هذه رواية البغوي عن قضاء ابي بكر وعمر ومنها يتضح أن القضاء في عهدهما  
قضاء الجماعة وعليه يقاس قضاء من بعدهما من الخلفاء الراشدين في الدور الاول  
لتأريخ القضاء في الاسلام أي الى العهد الذي بدأ فيه التدوين والعمل بالفروع بدليل  
انه كان في كل عصر من الامصار الاسلامية نفر من الصحابة ثم التابعين يسمون  
المفتاء لحفظهم الاحكام وتفهيمهم في الدين وكانوا يستشارون في النوازل عند القضاء  
فيها لانهم حفاظ الشريعة والرايون للاخبار الصحيحة فلا مندوحة عن الرجوع  
اليهم في القضاء

ومن الفقهاء الكبار في الصحابة علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وزيد بن ثابت وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك ومعاذ بن جبل ومن في طبقتهم ممن يحفظ عن رسول الله قليلا أو كثيرا

وقال ابن القيم ان عدد من حفظت عنهم الفتوى من الصحابة مئة ونيف وثلاثون نفسا ما بين رجل وامرأة . وكان أكثر هؤلاء مؤرخين في الامصار بالضرورة وهم شوري القضاء حيا وجد منهم جماعة يستشارون كما أثبت ذلك التاريخ وتلي هؤلاء طبقة أخرى من أصحابهم وهم التابعون صارت اليهم الفتوى في الامصار فكان في المدينة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وخارجة بن زيد الى غير هؤلاء . وتليهم طبقة أخرى منهم محمد بن شهاب الزهري المشهور وأضرابه وطبقة أخرى فيهم الامام مالك بن انس صاحب المذهب في المدينة وكان من المتبين في مكة عطاء بن أبي رباح وطاووس بن كيسان ومجاهد بن جبر وغيرهم وتليهم طبقة ثم طبقة الى قيام الامام محمد بن ادريس الثاني صاحب المذهب في مكة

وكان من المتبين في البصرة عمرو بن سلمة الجرمي وأبو عروم الحنفي والحسن البصري وغيرهم وتليهم طبقة طبقة وعلى هذا تقاس بقية الامصار كالكوفة ومصر والشام وغيرها وكلها كان فيها العدد الجم من التابعين وتابعي التابعين يستشارون في الاحكام ويتأقلون الشريعة حفظا في الصدور الى أن دوت في السطور

إذا أضفنا الى هذا ان رسول الله شرع لهم الاجتهاد عند علم وجود النص وان أبا بكر وعمر كانا لا يجتهدان في مسألة الا اذا جمعا ووثوس الناس وخيارهم لاستشارتهم وحكما ان بقية الخلفاء الراشدين كانوا كذلك وقسنا على ورعهم ورع من بعدهم من التابعين وتابعيهم واتباعهم سنن من قبلهم خوفا من بقية الفرد بالرأي واعتصامهم بالشورى مع اهل العلم والحديث بدليل ما رواه عن قضاء الجماعة في عصرهم ابن عبد البر في جامع بيان العلم عن المسيب بن أبي رافع الاسدي التوفي سنة ١٠٥٠ قل : كان اذا جاء الشيء من القضاء ليس في الكتاب ولا السنة سي

صواب في الامراء فيرفع اليهم فجمع له اهل العلم فما اجتمع عليه رأيهم فهو الحق  
اذا أضفنا هذا كله الى ما سبق بيانه نتج لنا منه أن القضاء في العصر الاول  
كان قائماً بالشورى أو هو قضاء الجماعة الذي فيه كفالة الحقوق ونهري العدل  
والحق وهو خير من قضاء الفرد وأبقى لسعادة الأمة وأضمن لبقاء الدول بلا ريب  
ليس المراد بقضاء الجماعة هو قضاء هيئة مؤلفة من اكثر من واحد فقط كما  
قد يتبادر الى الذهن بل هي بالمعنى المشترك ايضا جعل قوة التشريع القضائي مصونة  
عن رأي الافراد وتفردهم بالتشريع منوطة بالجماعة تثبتا من الحكم واطمئنانا للدليل  
واعتمادا على ما هو الاصلح عند الجماعة اذا تعذر وجود النص

ان مراعاة الاصلح قاعدة من أهم قواعد الشرع الاسلامي التي يدفع بها المخرج  
وتدرا المفاسد عن المجتمع حتى لقد كان كبار الصحابة يراعون قاعدة الاصلح عند  
الضرورة مع وجود النص كما يأتي بيانه بعد ويتنازعون على المسألة الواحدة يجي  
بها النص من عدة روايات أو يحتاج الى التفهم الدقيق تثبتا من الحكم وورغبة بمحض  
الخير للامة والعدل بين المتقاضين وبذلاً للجهد في بيان الحقيقة للمستفتين وقد قال  
ابن القيم : تنازع الصحابة في كثير من الاحكام ولكن لم يتنازعوا في مسألة واحدة  
من مسائل الاسماء والصفات والافعال . أي المسائل التي تتعلق بالايان

قلنا إن المراد بقضاء الجماعة قوة التشريع القضائي في حياز جماعة لا فرد لان ذلك  
اسلم واهد عن الخطأ وضمن للعدل وسببه ان الاحكام التي يرجع فيها الى الرأي  
والاجتهاد او القياس عند تعذر وجود النص او عند لزوم ترجيح رواية من الروايات  
تحتاج إلى شروط قلما تتوفر في الفرد الواحد وإن توفرت له فربما لا يتيسر له نهري  
المصلحة وتطبيق الحكم عليها من كل وجه بحيث لا يخالفه فيه غيره ممن هو في طبقة  
من اهل العلم

اعتبروا ذلك في أئمة المذاهب المجتهدين فانه مع بذل كل واحد منهم في  
تقرير فروع المذهب واصوله منتهى الجهد في نهري صحيح الآثار والاخبار وتبع  
اصول الشريعة فقد اختلفوا في كثير من المسائل واختلف أتباعهم بعد ذلك  
اختلفهم ايضا فكان من ذلك اتقسام القضاء الاسلامي على نفسه حتى وجد في

بعض الصور اربعة قضاة لاربعة مذاهب في مصر واحد من الامصار الاسلامية  
 هذا فضلا عن اختلاف فقهاء كل مذهب أيضا في المسألة الواحدة حتى أصيب  
 الاقواء بما أصيب به القضاة من التثنت والاقسام واضطرب أمر العدالة أيما اضطراب  
 مع ان الاصل لهذه المذاهب واحد وهو الدين الاسلامي المبين  
 لهذه العلة الخطرة كان الصحابة الكرام لا يستكفون عند الاستفتاء من أحدهم أن  
 يجبل بعضهم على بعض أو يستشير بعضهم بعضا في تقرير الحكم كما ثبت ذلك في  
 كتب السنة خوف الوقوع في خطأ يجر الى مظلمة أو اثم ولا سيما فيما يحتاج الى الاجتهاد  
 ما لم يستشر خاصة المسلمين

\*\*\*

قلت فيما سبق ان الشارع الاعظم صلى الله عليه وسلم شرع لتأمراة المصلحة  
 ولو مع وجود النص واقتدى به الصحابة الكرام في العمل بهذه القاعدة وينا  
 لهذا أقول :

لما كانت الشرائع مبنية على درء المفاسد وجلب المصالح والشرعية الاسلامية  
 أخرى الشرائع برعاية هذين الأمرين فقد سن الشارع ايقاف العمل بالنص مراعاة  
 للمصلحة ولكن عند الضرورة القصوى وثبوت المصلحة ولزومها على وجه لا يقبل  
 الشك في أن المصلحة التي تترتب على المدول عن النص أكبر من المصلحة التي  
 تترتب على العمل به واستن بسنته صحابته والخلفاء الراشدون من بعده فكان ذلك  
 شرعا أيضا فيه يسير عظيم على المسلمين واليكم الدليل :

في حديث لابي داود أن رسول الله نهى أن تهدم الأيدي في الغزو . واتم  
 تطلون أن القمام حدث من حدود الله لم يستن النص القرآني منه الغزاة لكن النبي  
 نهى عن اقامته في حال مخصوصة خشية أن ينشأ عنه مضرة وهي لخلق صاحبه بالمدو  
 وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم عدة اخبار أخرى من هذا القبيل لا محل لذكرها  
 هنا وهي مبسطة في كتب الحديث

وقد استن الصحابة بسنته وأوقفوا الحدود في أحوال مخصوصة تدعو اليها

الضرورة

جاء في كثير من كتب الاخبار ان عمر كتب الى الناس ألا لا يجلدن امير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حدا وهو غاز حتى يقطع الدرب لثلاثه حية الكفار

وروى ابن القيم في إعلام الموقعين عن ابن حاطب بن أبي بلتعة ان غلظة لايه سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأنى بهم عرفا فقرأوا فأرسل الى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة وأقرأوا على انفسهم فقال عمر يا كثير بن الصلت اذهب فاقطع ايديهم فلما ولي بهم ودهم عمر ثم قال أما والله لولا اني اعلم انكم تستعملونهم ويجمعونهم حتى ان احدهم لو اكل ما حرم الله عليه حل له لقطعتم ايديهم وأيم الله إن لم افضل لا غرمك غرامة توجعك ثم قال يا مرزني بكم اريدت منك نافتك ؟ قال بأربع مئة قال عمر ( اي لعبد الرحمن ) اذهب فأعطه ثمان مئة

وغير هذا فقد أسقط عمر الحد في عام المجاعة للضرورة ونجوز ابو بكر عن خالد بن الوليد في حادثة مالك بن نويرة اذ قتله دون تثبت من اسلامه كما تجوز عنه رسول الله قبل ذلك بما صنعه بيني جذيمة لما أرسله داعيا لا محاربا فذهب اليهم ومحارباهم وقتل وسبي منهم قبرى رسول الله من عمله الى الله ولم يؤاخذه به وما ذلك الا الحسن بلاء خالد في الحروب وخدمته العظيمة في الاسلام

وكذلك أسقط سعد بن أبي وقاص الحد عن أبي محجن في حرب القادسية في خبر مشهور طويل لا محل لذكره هنا وقال والله لا أضرب اليوم رجلا أبلى للمسلمين ما أبلاهم

والشواهد على هذا من أعمال النبي وأصحابه كثيرة لا يتسع لها مقام الخطابة ولعل هذه القاعدة سوغت بعد لبعض الحكومات الاسلامية التجاوز عن الحدود والعقوبات البدنية كالسن بالسن والعين بالعين واستبدلت بها العقوبات الادبية كالحبس والتفريم مثلا لضرورة تغير الزمان أو لغش المنكرات فشوا لم ينجم في تأديب مرتكبها الا حبس حريتهم في السجون أو غير ذلك من الدواعي والاسباب الزمانية ليس فيما ذكر غرض من مقام الشريعة أو مس لأصولها المقدسة مادام من أصولها

وقواعدها أيضا العدول عن النص عند ثبوت المصلحة أو دونه المفسدة بأقل ضرراً منها والشريعة كما تعلمون مبنية على المصلحة وقد سبق الله تعالى رسوله والائمة من بعده الى تقرير قاعدة مراعاة الاصلح وهو ما يسمونه النسخ وما هو بفسخ وانما هو تقرير حكم اقتضته مصلحة زمان وحال غير حكم آخر في زمان تقدمه وأحوال اقتضته كحكم جهاد المشركين من العرب في مبدأ امر الدعوة لمحايتها وحماية المسلمين من اعدائهم واعدائها وفيه الاذن بقتالهم حتى يقولوا لا إله الا الله ثم تقرير حكم آخر بعده أي بعد ان انتشرت الدعوة وقوي جماعة المسلمين وصاروا في مأمن من غائلة الضعف وهو حكم الدعوة بالتي هي احسن كما في قوله تعالى ( ادخ الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) وقوله ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ) وقوله ( أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين ) الى غير ذلك من الآيات الكثيرة وكحكم النهي عن الصلاة في حال السكر في قوله تعالى ( لا تقربوا الصلاة واتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) وكان هذا في احوال اقتضته ثم جاء حكم التحريم بتاتا في احوال اقتضته ايضا

و بالجملة فان ملخص ما تناوته عليكم ينحصر كله في المقدمات الآتية :

(الاولي ) ان القضاء في المصير الاول كان مرجعه نصوص الشريعة أي اصولها التي قررها الشارع واجتهاد الصحابة والتابعين فيما لم يرد به نص

( الثانية ) ان الاحكام التي جاءت عن الشارع لم يكن في استطاعة فرد واحد حفظها او يتعذر على الواحد الاحاطة بها فاحتجيج في القضاء الى استشارة حفاظها

( الثالثة ) ان الصحابة كانوا قد يختلفون في المسألة الواحدة اما في تطبيق النص او مسوغ الحكم اذا كان اجتهادياً ثبتاً من وضع الشيء في محله جهد الامكان

( الرابعة ) انهم كانوا يعدلون عن النص عند الضرورة الداعية وفي احوال مخصوصة تدعو اليها المصلحة التي بني عليها الشرع اقتداء بالشارع

( الخامسة ) ان ورعهم وهوامم وخوفهم من الوقوع في الاثم كل هذا كان يدعوهم الى عدم الانفراد بالحكم ومشاركة خيار المسلمين وعلماهم في تطبيق الاحكام اذا كانت اجتهادية على القياس الصحيح او الرأي السالم من خطأ الفرد

هذه المقدمات تنتج تيجتين مهمتين احدهما أن القضاء في الاسلام كان قضاء الجماعة لا قضاء الفرد على نحو ما سبقت الإشارة اليه كثيرا

والثانية أن الشريعة الاسلامية بما تقر فيها من قاعدتي الاجتهاد ووعاية المصالح كانت من الشرائع التي توافق كل زمان ومكان وتميز لكل ضرورة حكما يوافق مقتضى المصلحة والحال وان خالف النص مع اعتبار هذه القاعدة شرطا أيضا خلافا لما يتقوله عليها المتقولون من أنها شريعة ضيقة توافق زمانا غير زماننا هذا ومكانا غير مكان الامم الراقية لهذا العهد فهي اذا صلحت لاهل ذلك العصر لا تصلح لعصر نسير شرائعه مع مقتضيات المدنية الحديثة وحاجتها سيرا تدريجيا في كل ما يقتضيه ترقى المجتمعات . ومنشأ قولهم هذا الجمل بحقيقة الشريعة الاسلامية وعدم الوقوف على أصولها وقواعدها وكلياتها يساعد على ذلك ما يرونه من تعصب بعض علماء الشريعة التقليديين لما جاء في كتب الفروع دون الأصول وردد لهم لكل ما يرد فيها من أسباب التيسير وان ورد في أصول الشريعة وكلياتها مع ان في كتب الفروع من الأحكام التي لا تستند الى دليل قطعي مالا يعد ومبناها الاجتهاد أو الرأي والقياس ومع هذا فانهم يفضلون العمل بهذه الأحكام على الرجوع الى أصل الشريعة مهما كان فيها من التقليد والتضييق على أنفسهم والامة ومهما ترتب على ذلك من التهم الباطلة التي يرمينا بها الباحثون في طبائع الاجتماع

وحجة هؤلاء العلماء في هذا سد النريعة أو خوف انتشار دعوى الاجتهاد اذا فتح بابها وتطرق الفساد الى الشريعة وهي حجة مقولة ومسلمة لا يخالفهم فيها عاقل لكن فيما لو صارت قوة التشريع أو الاجتهاد الى الافراد وأطلق العنان لكل قائل أن يقول هذا حكم الله ورسوله ولكل حاكم أن يحكم بما يرى ويقول

وماذ الله أن يريد هذه الفوضى للشريعة الاسلامية عاقل قط وانما المراد أن ينظر في المسائل التي يقتضيتها تغير الزمان وتجدد المصالح والحاجات على شرط عدم الوقوع في ذلك المخدور الذي يخشاه العلماء وذلك بأن تناط قوة التشريع أو الاجتهاد على المسائل الطارئة في كل عصر بجماعة من أهل العلم الواقفين على دقائق الكتاب

والسنة والطارفين بمهاجات الامة ليقرروا لما الاحكام الموافقة لمقتضى الحال ثم نال هذه الاحكام تصديق أهل الجبل والعقد فتصبح قانونا رسميا يتختم العمل به في الحكومة الاسلامية التي هي في حاجة اليه لا يبدل عنه الي غيره من أقوال الفقهاء والعلماء وان مجتهدين فتضبط بهذا قوانين الشريعة ويؤمن عليها من تطرق الفساد ثم يكون من ذلك ان تحدد هذه القوانين تحديدا يعني عن الرجوع الى كتب الفقه التي تختلف في المسألة الواحدة اختلافا كثيرا يؤدي في كثير من الاحيان الى التهويش على القضاء ويكفي ان تكون تلك الكتب شروحا لقوانين الشريعة المعمول بها يومئذ يرجع اليها عند الضرورة والحاجة الى تفسير نصوص ذلك القانون كما هو الشأن في مجلة الاحكام العدلية المعمول عليها في محاكم الدولة العثمانية دون غيرها ولهذا البحث تمة سآني عليها في الكلام على القضاء في دوره الثاني وها أنا ذا متكلم فيه :

\* \* \*

قلت فيما سبق ان القضاء في الاسلام له دوران دور العمل بالاصول ودور العمل بالفروع وانما اخترت هذا التقسيم لاختصار الطريق أو اختصار البحث خوفا من نصب القاريء والسامع مع ان أدواره بعد دور التشريع الاول كثيرة جدا اذا اعتبرنا تقسيمه الى طبقات المقتنين والمحدثين من الصحابة والتابعين ثم الائمة المجتهدين ومن بعدهم من طبقات الفقهاء والمقلدين من اتباع كل مذهب نعتبر ذلك بما قسموا اليه طبقات الخلفية مثلا فقد قالوا انهم ينقسمون الى ست طبقات : الطبقة الاولى طبقة المجتهدين في المذهب كأبي يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من القواعد التي قررها الامام .  
والثانية طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف والطحاوي والسرخسي والحلواني والبزدوي وغيرهم وهم لا يقدرين على مخالفة امامهم في الفروع والاصول لكنهم يستنبطون الاحكام التي لا رواية فيها على حسب الاصول

والثالثة طبقة اصحاب التخرج القادرين على تفصيل قول مجمل وتكبير قول  
محتمل من دون قدرة على الاجتهاد

والرابعة طبقة اصحاب الترجيح كالثدوري وصاحب الهداية القادرين على  
تفضيل بعض الروايات على بعض بحسن الدراية

والخامسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوي والضعيف والمرجح  
والسخييف كاصحاب المتون الاربعة المعتبرة

والسادسة من دونهم الذين لا يفرقون بين الفث والسمين والشمال واليمين  
فلو تيمنا الكلام على هذه الطبقات والادوار التي مرت على الشريعة بالتفصيل  
لاحتاج ذلك الى كتاب مطول ورجل اعظم رسوخا مني في العلم ووقوفا على تأريخ  
القضاء لذا حصرت الكلام على القضاء من الوجبة الاجمالية في دورين واذ قد  
مضى الكلام على الدور الاول فما انا ذا أتكلم على الدور الثاني على قدر ما يمكنني  
من الاختصار



لما اتسعت دائرة الفتح وانتشر الاسلام في الممالك القاصية وتفرق حفاظ  
الشريعة ورواتها في الانحاء مع اتساع دائرة القضاء بازياد وسائل الحضارة واستبعاد  
الصران ومجدد الحوادث التي يقتضيها تشعب المعاملات وحال الامم الداخلة في  
الاسلام من غير العرب وخيف لهذا من تشنت احكام الشريعة ودخول الفوضى  
في القضاء والافتاء احتجج بالضرورة الى امرين مهمين : الاول تدوين الشريعة في  
الكتب . والثاني وضع قواعد للتفريع عن اصول الشريعة لتطبيق الحوادث التي  
تحدث في احكام المعاملات على قوانين الشرع . واول من تبه للحاجة الى هذين  
الامرين على ما اظن عمر بن عبد العزيز الخليفة العادل الاموي وسدا للحاجة الاولى  
امر الزهري من جلة التابعين وحفاظهم بتدوين الحديث في دقاتر وتوزيعها على  
الامصار في اواخر القرن الاول فعمل كما هو مشهور معروف  
اما الحاجة الثانية فقد شرعها ولكن سدها بعده الائمة المجتهدون بدليل ماروي

عن الامام مالك بن أنس انه قال قال عمر بن عبد العزيز : يحدث للناس من الاقضية بقدر ما يحدث لهم من الضجور

أدرك هذا عمر بن عبد العزيز وأدركه الائمة المجتهدون من بعده مالك والثافعي وأبو حنيفة واحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة المذاهب التي لم يبق لها أتباع لهذا العهد كداود الظاهري وغيره وكأئمة الشيعة الذين يعمل بمذاهبهم الى اليوم زيد بن علي وجعفر الصادق وغيرهم فلم يكتبوا بتدوين السنة في الدفاتر والكتب بل رأوا الحاجة تدعو الى البيان والتفصيل والتفريع والترتيب فصدوا الى النظر في أصول الشريعة من الكتاب والسنة فاستخرجوا منها الأحكام ووسعوا ورتبوا ودونوها كل على أصول مذهبه وقواعده وأصول الاجتهاد المعروفة في كتب الأصول مما لا يسعني بسطه الآن وكلكم أعرف مني به فاضبطوا بذلك قوانين الشرع بما بلغه اجتهادهم وأدى اليه جهدهم فكانت كتب كل مذهب شرعا يعمل به أتباعه الى اليوم

ولسنا بصدد اطراء هذا العمل الجليل الذي قام به أولئك الائمة الكبار وحسب هذا العمل أو هذه الخدمة التي خدموا بها الامة والشرع انها تصون منزلة الافاء والقضاء عن تناول كل من ادعى أن عنده مسكة من العلم بالدين والوقوف على السنة هذا لو أحسن العلماء بعد العمل بقوانين الفقه

نعم قد انتقد كثير من أئمة السلف ما صار اليه الحال بعد وضع كتب المذاهب من ترك أصول الشريعة والذهاب مع التقليد البحث لكن لم يكن هذا الانتقاد موجها الى الائمة المجتهدين الا فيما أخطأ فيه اجتهادهم وانما كان جل الانتقاد موجها الى من جاء بعدهم من الفقهاء والمقلدين لتنزيلهم كلام الائمة منزلة اصول الشريعة والعمل بأقوالهم ما أصاب منها وما أخطأ بلا بحث في الدليل مع أن الائمة انفسهم نهوا عن الصل بقول من أقوالهم دون معرفة دليله من أصول الشريعة كما تعلمون

أراد الائمة المجتهدون أن تكون طريقةتهم في التفريع مبهما يسير فيه العلماء في قياس الحوادث بعضها على بعض وردها الى اصولها عند تجديد الحوادث سدا لحاجة المتقاضين . وأطالوا في الاستقصاء والبيان والتفريع كي لا يدعوا وجه التهجيم كل أمرى

على أصول الشريعة من الكتاب والسنة ليعي بعلم و بغير علم فيصير القضاء الى الفوضى  
واتشتت بعد اقراض طبقة حفاظ الشريعة من التابعين وتابعي التابعين واتساع دائرة  
الاسلام اتساعا يفقر معه المسلمون الى قوانين قرية التناول من الفهم . لكن أساء  
من جاء بعدهم من اتباعهم من العلماء فهم الغاية فألقوا بأنفسهم في قفس الخطر الذي  
أراد اتقاءه الأئمة المجتهدون اذ ساروا في سبيلين متباينين سبيل التصديق على أنفسهم  
الى ما لا يبلغ بهم أدنى الحد وسبيل التوسع الى ما يتجاوز كل حد .

حرموا في الاول على أنفسهم الاجتهاد ولو في المسائل التي تدعو اليها الضرورة  
والمصلحة العامة التي هي من قواعد ومقاصد الشرع الاسلامي فكان من ذلك ان  
أخرجوا الأمة والجأوا بمض الحكومات الاسلامية لهذا العهد الى العمل ببعض  
القوانين المقررة عند الامم الاوربية خصوصا الجنائية والتجارية

وتوسموا في الثاني حتى ملأوا بطون الكتب بالحواشي والشروح يوثي فيها  
بعده أقوال في المسألة الواحدة ولو تافهة أو من قبيل تقدير المستحيل وكل هذه  
الاقوال تعتبر شرعا أو شريعة وتركوا العمل بالصحيح منها أو الاصح أو المتي به  
أو المعول عليه الي رأي القضاة فكان من ذلك ان اطلقوا لقضاء الفرد المنان بلا  
شرط ولا قيد فوقعوا وأوقعونا فيما أراد دفعه الأئمة المجتهدون وحرم المسلمون من  
قضاء الجماعة الذي هو كفيل بالعدل وذلك منذ انقضاء العصر الاول الى اليوم

نعم إن اختلاف الاقوال في المسألة الواحدة وكثرة الحواشي والشروح على  
القوانين والشرائع موجودة عند كل أمة فالقانون الفرنسي مثلا له شراح من المشرعين  
وأشهرهم دالوز وكاربانتيه وسيريه وغيرهم كثيرون الا أن القضاء عند تلك الامم  
لما كان بيد الجماعة وقوة التشريع ليست من حق فرد من الافراد بل من حق الأمة  
ونوابها ف دستور العمل عندهم ما أجمعت على وضعه قوة التشريع وصادقت على قبوله  
الحكومة فصار قانونا للقضاء لا يمدل عنه الى تلك الحواشي والشروح وآراء المشرعين  
و يصار اليها الا لتفسير مبهم أو تطبيق الحوادث بعضها على بعض

لشريعة المسلمين أصول وكليات كما قلنا في صدر الكلام تعتبر أساسا للتشريع  
وهم أن أحكامها مسلمة فقد كان العمل بها في عهد الصحابة بالشورى بين المتفقين

منهم هذا فيما نص منها على ما يرد عليهم من النوازل فما بالكم فيما أحتاج الى الاجتهاد والتشريع بالقياس على تلك الاصول أو الاستنباط منها وقد سمعتم فيما مر أنهم كانوا لا يمكنون حكما الا بعد استشارة خيار الامة وهما ثمم وقرارهم جميعا على ذلك الحكم حتى اعتبر بعض الأئمة المجتهدين بعض احكام الصحابة لقوتها شرعا أو أصلا من الاصول التي ينسب عليها التفرع سموه عمل الصحابة أو اجماعهم كاسبقت الاشارة اليه وكاترون ذلك في كتب الاصول

اذا كان اجماع الصحابة على مسألة شرط في صحتها واعتبارها شرعا يلزمنا العمل به فقد لزم من هذا امران :

الاول ان اجماع الجماعة على تقرير حكم في مسألة شرط في صحة ذلك الحكم واعتباره شرعا يلزمنا العمل به وهو ما نفضله الام الاوربية في تقنين قوانينها لهذا العهد وقد وجد له اصل في الشرع الاسلامي فتركناه وأصبحنا نعبط الام الاوربية وقوانينها أو قضاء الجماعة عندها لهذا اليوم

والامر الثاني أن كل اقوال الفقهاء واختلافاتهم الواردة في كتب الفروع ليست بشرع الا من حيث اشتغالها على احكام يرد بعضها الى اصول الشريعة إلا أنه غير متوفر فيها شرط التشريع الذي مر . وإناطة ترجيح قول دون آخر من حيث قر به من الاصل بشخص واحد لا يكسب هذا القول أو الحكم قوة التشريع ليسي شرعا أو قانونا وجب العمل به الا اذا اتفق عليه وقرره جمهور من المشرعين أو المرجحين وهذا ما أردته من وجوب بقاء الاجتهاد لكن لا ليتناوله من شاء فيما شاء . كلا بل ليناط بجماعة من علماء المسلمين تقرير الاحكام التي تدعو اليها المصلحة وتتجدد بتجدد الزمان

ولذا فان اجتهاد الجماعة كما انه لازم في الاصول فهو لازم في الفروع أيضا وذلك لجمع اقوال الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ما أصاب من تلك الاقوال صحجة الصواب والمصلحة ووافق اصول الشريعة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس الصحيح في كتاب بعينه يستبر قانونا في المعاملات مجما عليه من العلماء ليعرف منه كل مسلم ماله من الحقوق وما عليه لامتداده اقوال الفقهاء من خلاف لآخر ومن قول

لتقيضه فتصير به الى اهواء القضاة والمفتين يحكمون بما ترجح لديهم وبما يشتهون وليس اختلاف المذاهب بانهم من أن يحكم للشافعي أو عليه بقول للحنفية أو المالكي بقول للشافعية مثلا اذ كل أتباع المذاهب أبناء دين واحد وكل أقوال كتب الفقهاء مأخذها واحد وهو الشرع والواقع يثبت أن أحكام المعاملات كانت في أكثر الممالك الإسلامية ولم تنزل الى اليوم جارية في القضاء على مذهب الدولة الحاكمة وربما كان أكثر الرعية من أتباع مذهب غير مذهبها

ومع هذا فليس ثمة نكير من العلماء على أهل الدولة فلا سبيل لهم الى النكير على القائلين بلزوم جمع الأقوال الموافقة لمقتضى المصلحة والمصير من كتب المذاهب وجعلها قانونا جامعا في المعاملات للمسلمين بل هذا خير وسيلة لاصلاح القضاء وربما اختلفت الفقهاء ماضي تفريقهم وحدة الامة باسم التمسك للمذهب وكانت خاتمة اضطراب نظام القضاء في الإسلام

ليس اضطراب حبل القضاء في الإسلام بمجديد وليس الظلم والصف الذي لاقاه المسلمون من حكاهم الظالمين وحكوماتهم الجائرة الا نتيجة توكلهم على ضعف القضاء خصوصا ما يتعلق منه بولاية المظالم لا تقص في الدين أو الشريعة بل تقص في طرق التقنين والتنفيذ

إن الدين الذي ينزل على الظالمين صواعق الانذار ويقرن الظلم بالشرك بالله تعالى ويأمر باقامة ميزان العدل و يريد سعادة المجتمع الذي يدين به ما كان ظالما ولن يكون وانما المسلمون أنفسهم يظلمون

ربما يطالبني كلكم أيها السادة بدليل على قولي ان اضطراب نظام القضاء وما نشأ عنه من الجور ليس بمجديد في الإسلام وهذا الطلب من حقكم بهذه الكلام وإيكم دليلا واحدا اكتفي به عن أدلة لو أحصيت لكانت كتابا ليس كالكتب مما تقرأون

تعالون أن أحفل المصوور الإسلامية بالعلماء والمفتين والفقهاء والمشرعين وأرقاها في سلم المدينة الإسلامية عصر هارون الرشيد العباسي اذ الشريعة في إبان

زورها والتفرغ في مبدأ مجده والأئمة المجتهدون هم القاعون بالتشريع والى كتبهم ترجع الفتوى

في ذلك العصر الزاهر بمجد الإسلام وأمجاده النظام يرى أبو يوسف صاحب أبي حنيفة من ضعف القضاء وتسلط عمال الجور واضطراب نظام ولاية المظالم ما يلجئهم الى وضع كتاب الخراج لامير المؤمنين هارون الرشيد وليس فيه الآية أو حديث أو مثال من قضاء الصحابة أي كله من أصول تلك الشريعة الطاهرة يذكره فيه بالرجوع الى قضاء الله ورسوله واصحابه أو قضاء الجماعة المتين قائلا : ارجع يا امير المؤمنين الى هذه الاصول في سياسة الرعية وجباية الخراج وتوزيع الفيء ، اتقد يا امير المؤمنين بنفسك للمظالم وانصاف المحكوم من الحاكم ، ادركك الزراع فقد كاد يهلكهم الظلم فقد بلغتني عن عمالك انهم يقيمون اهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد وانهم يضايقون بهم ويفعلون مما لا يحل لهم بوجه من الوجوه ١ .

هكذا كان الحال في عصر الرشيد وأئمة الشريعة احياء برزقون فابالكم بما جاء بعده من المصور التي صار فيها التشريع الى عدد لا يحصى من المخرجين والمرجحين والفتهاء والمفتين وكلهم يقول قولي أو قول فلان هو شريعة الله المتي بها والمحول عليها وما هو الا تفككت نظام القضاء وتشتت قوة الجماعة فلا حول ولا قوة الا بالله !

والنتيجة أيها السادة أن ضمان العدالة الوحيد انما هو قضاء الجماعة لا قضاء الفرد وأعني ان التشريع وحده غير كفييل بالعدل في القضاء إلا اذا أنيط كلامها بالجماعة بالوضع والتنفيذ . ولا تظنوا ان هذا «المطربش» الواقف أمامكم يريد شيئا جديدا في الدين أو قلنا لكيان الاحكام مع انه ليس من علماء الدين ولا أئمة المجتهدين

كلا فليس قضاء الجماعة بمجديد في الإسلام بل هو من عصر الصحابة وهم واضعو أساسه المتين في الدور الاول للقضاء في الإسلام  
أما الدور الثاني فالذي أذكره أن دولتين من دول الإسلام تنبئا اليه وهولنا

عليه اولاهما دولة الامويين في الاندلس التي جعلت في القرن الثالث دارا في قرطبة لشورى القضاء اعضاءها من جلة العلماء يرجع اليهم في تقرير الاحكام والحق اقول اني لم اظفر بكثير بيان عن هذه الشورى لكن ما رأيت عنها في ثنايا الكتب التاريخية يكفي للدلالة عليها فقد ورد ذكرها في نصح الطيب في ترجمة بعض العلماء كقوله كان فلان مشاورا وطلب فلان الى الشورى فأبى ونقل الى ثقة عن كتاب من الاسف انه غير موجود بين يدي بل هو في مكتبة دمشق وهو كتاب الاحكام لقرطبي وورديه ذكر هذه الشورى بقوله: ان الشورى خالفت الامام مالكا في عدة احكام أخذت فيها بقول أبي القاسم وفي هذا دليل كاف على انه كان لديهم سلطة في التشريع وان الدولة الاموية ثمة كانت مسددة الاعمال حتى قبيل وهنما وسقطها حريصة على اجراء قوانين المدل بين رعيتهما

أما الدولة الثانية التي تقيمت الى مثل ما نقيه اليه الامويون فهي الدولة العثمانية لهذا العهد قائما جمعت من علماء الأمة وقهاثها الموثوق بفضلهم وعلمهم جماعة ستمتهم جمعية المجلة وذلك من بضع وثلاثين سنة انتخبوا من كتب المذهب الحنفي قانونا جامعاً لاحكام المدنية وهو المعروف بمجلة الاحكام المدنية وأقر على العمل به أهل الحل والعقد فصار مرجع القضاء في المحاكم الى اليوم وستجتمع هذه الجمعية أيضا لادخال بعض الزيادة والتحرير عليه مما مست اليه الحاجة ولو بأخذ من غير المذهب الحنفي هذا مجمل تاريخ القضاء في الاسلام وما تخلله من الشؤون بسطته لديكم مع رجائي ان تصفحوا عن كل خطأ بدر مني أو تردوه ولو سمح الوقت لانيت على شيء كثير من كيفية تقسيم ولاية القضاء وترتيبها ومحاسن الفقه الاسلامي وما انتقد عليه وانه لو أحسن العلماء العمل به لكان لنا منه قانون جامع لا حسن قوانين الام المدنية وربما أعود الى هذا البحث في فرصة أخرى ان شاء الله

